

الاهداف الفرعية التي ركزت عليها اعمال التدقيق كانت وفق التوجه العام لوزارتي الموارد المائية والبلديات والاشغال العامة وامانة بغداد لتحقيق تلك الاهداف ذات الصلة المباشرة بالواقع العراقي اكثرمن غيرها تمثلت بالاتي:-





## عينة من التقارير الصادرة

١. سياسة امانة بغداد في توفير المياه الصالحة للشرب وانشاء محطات ومجمعات التصفية وانشاء وصيانة شبكات الماء الصالح للشرب والماء الخام في بغداد (الهدف ٦-١)

- سنة صدور التقرير/ ٢٠١٦

- وسائل العمل

- \* تحليل المخاطر والظواهر ذات العلاقة بالمشكلة الرئيسية.
- \* اجراء المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية وتوجيه المذكرات والاسئلة والاستفسارات وإعداد الاستبيانات.
- \* مراجعة ودراسة وتحليل محددات منظمة الصحة العالمية فيما يخص الماء الصالح للشرب .
- \* مراجعة نظام صيانة الانهر والمياه العمومية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المعدل .
- \* مراجعة التشريعات البيئية الصادرة من دائرة حماية وتحسين البيئة لسنة ١٩٨٨ .
- \* قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة / ٢٠٠٨ .
- \* قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة / ٢٠٠٩ .
- \* المواصفة القياسية العراقية رقم ٤١٧ لسنة / ٢٠٠٩ الصادرة من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.
- \* التقارير التخصوية السابقة لديوان الرقابة المالية الاتحادي.

- الملخص التنفيذي

اظهرت الدراسات الاولية التي اجراها فريق التقييم خلال مرحلة التخطيط الاستراتيجي لظاهرة عدم كفاية وكفاءة الماء المنتج في بغداد كونها المشكلة الرئيسية والتي اثرت عليها عدة مشاكل فرعية اهمها ضعف اجراءات امانة بغداد في توفير الماء الصالح للشرب ذو نوعية جيدة وبكميات تكفي حاجة السكان في العاصمة بغداد. حيث لوحظ قدم اغلب مشاريع تصفية الماء العاملة في العاصمة بغداد على الرغم من إجراء عمليات التأهيل والصيانة مما اثار على كمية الماء المنتج بسبب انتهاء العمر التشغيلي (٢٥) سنة لاغلب المشاريع، وعدم كفاية الماء الصالح للشرب والمنتج من قبل دائرة ماء بغداد للاحتياج الفعلي للسكان، فضلاً عن انخفاض الطاقات الفعلية عن الطاقات التصميمية والمتاحة لاغلب مشاريع تصفية الماء الصالح للشرب نتيجة تقادم اعمارها التشغيلية وانقطاع التيار الكهربائي مما سبب نقص في كمية الماء المنتج من تلك المشاريع حيث وصلت في بعض المشاريع الى (٣٦%) من الطاقة التصميمية.

كما لوحظ عدم توفر او عطل اغلب اجهزة قياس جريان الماء في اغلب المشاريع مما ادى الى عدم معرفة كميات الماء الداخل للمشروع والماء المنتج منه ويستعاض عن ذلك بحساب كميات الماء بصورة تقديرية، فضلاً

عن عدم اجراء بعض الفحوصات الموجودة ضمن المواصفة القياسية من قبل مختبرات السيطرة النوعية لدائرة ماء بغداد ولاسباب مختلفة منها افتقار مختبرات السيطرة النوعية الى الخبرة الكافية في مجال الفحوصات المتخصصة والخبرة الفنية التي تمكنها من تشغيل الاجهزة واجراء الفحوصات عليها، يضاف الى ذلك ارتفاع نسب الهدر في الماء الصالح للشرب بسبب التكررات والتجاوزات على الشبكات من جهة وايضاً التجاوز من المواطنين على تلك الشبكات مما اثر سلباً على كمية المياه المجهزة للمواطنين وكذلك كلف دائرة ماء بغداد مبالغ كبيرة.

## - اهم التوصيات

- \* إعادة تأهيل المشاريع القديمة وإجراء صيانة شاملة للمشاريع لرفع طاقتها الانتاجية وتحسين نوعية الماء المنتج، وانشاء مشاريع الماء الكبيرة ذات الطاقة الانتاجية العالية لسد العجز بالماء المجهز للمواطنين .
- \* انشاء مختبرات متكاملة في جميع المشاريع والمجمعات وذلك لاهميتها الكبيرة في معرفة نوعية الماء المنتج ولتكشف أي تلوث بشكل مباشر، وتوفير المستلزمات المختبرية المناسبة لاجراء جميع الفحوصات ضمن المواصفات القياسية العراقية.
- \* بذل الجهود اللازمة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لرفع ومنع جميع التجاوزات على شبكات الماء كونه احد اهم اسباب التلوث وشحة الماء كما إنه يكلف الدولة مبالغ كبيرة.
- \* تشكيل لجان فنية مختصة للوقوف على اسباب استمرار ظاهرة شحة الماء وتردي نوعيته على الرغم من صرف مبالغ طائلة من قبل دائرة ماء بغداد.
- \* الالتزام بالتعليمات والمحددات الموقعية البيئية عند انشاء مشاريع ومجمعات الماء لتلافي التلوث الناتج من الانشطة القريبة الملوثة للماء كون الموضوع يتعلق بصحة المواطنين.

٢. سياسة وزارة البلديات والأشغال العامة في توفير المياه الصالحة للشرب وانشاء محطات ومجمعات التصفية وانشاء وصيانة شبكات الماء الصالح للشرب والماء الخام في المحافظات (الهدف ١-٦)

- سنة صدور التقرير/ ٢٠١٨

## - وسائل العمل

- \* تحليل المخاطر والظواهر ذات العلاقة بالمشكلة الرئيسية.
- \* اجراء المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية وتوجيه المذكرات والاستئلة والاستفسارات وإعداد الاستبيانات.
- \* مراجعة ودراسة وتحليل محددات منظمة الصحة العالمية فيما يخص الماء الصالح للشرب .
- \* مراجعة نظام صيانة الانهر والمياه العمومية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المعدل .
- \* قانون الهيئة العامة للماء والمجاري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٩ .
- \* مراجعة التشريعات البيئية الصادرة من دائرة حماية وتحسين البيئة لسنة ١٩٨٨ .
- \* قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة / ٢٠٠٨ .
- \* قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة/ ٢٠٠٩ .

\* المواصفة القياسية العراقية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠٠٩ الصادرة من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

\* التقارير التخصّصية السابقة لديوان الرقابة المالية الاتحادي.

### - الملخص التنفيذي

أظهرت الدراسات الأولية التي أجراها فريق التقييم خلال مرحلة التخطيط الاستراتيجي لظاهرة عدم كفاية وكفاءة الماء المنتج في المحافظات كونها المشكلة الرئيسية التي أثرت عليها عدة مشاكل فرعية أهمها ضعف إجراءات وزارة الأعمار الإسكان والبلديات والأشغال العامة في توفير المياه الصالحة للشرب بكميات تكفي حاجة سكان المحافظات.

حيث لوحظ وجود نسبة عجز في المياه المنتجة من المشاريع مقارنة بما يجب توفيره استناداً إلى معيار وزارة التخطيط الذي وضعته ضمن خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٧ الذي حدد بموجبه توفير (٣٥٠ لتر/شخص/يوم) لسكان المحافظات، على الرغم من عدم شمول بعض سكان محافظات العراق (القرى والإرياف) بشبكات الماء الصالح للشرب حيث لوحظ تزايد في أعداد السكان غير المخدومين لبعض المحافظات للسنوات من (٢٠١٤ لغاية ٢٠١٧)، حيث بلغت نسبة السكان غير المخدومين في أطراف بغداد على سبيل المثال إلى (٣٨%) من عدد السكان الكلي.

بالإضافة إلى عدم وجود مختبرات متكاملة لأجراء الفحوصات الكيميائية والبكتريولوجية والفيزيائية في بعض مشاريع تصفية مياه الشرب حيث بلغت نسبتها (٥٤%) من إجمالي عدد المشاريع، بالإضافة إلى وجود مشاريع لا تمتلك مختبرات أصلاً والتي بلغت نسبتها (٣٧%) من إجمالي عدد المشاريع وهذا لا يعطي مؤشراً عن مدى صلاحية المياه المجهزة للمواطنين، وحدثت تجاوزات من قبل المواطنين والمزارعين على شبكات الماء الصافي والإنابيب الناقلة أثرت سلباً على كميات المياه الواصلة للمناطق المخدومة وأدت إلى تلوث المياه نتيجة دخول الملوثات إلى الخطوط الناقلة (مياه صرف صحي، مياه جوفية ومياه أمطار غيرها) واتلاف الإنابيب الناقلة، بالإضافة إلى حصول نقص في كميات المياه الواصلة للمناطق المخدومة وهدر كميات كبيرة من تلك المياه، فضلاً عن ضعف إجراءات مديريات الموارد المائية في المحافظات في معالجة التجاوزات على الحصص المائية وانتشار أقباص بحيرات الأسماك على حوض الأنهر مما أدى إلى حصول نقص في المياه وتلوثها للمحافظات المناطق التي تليها (down stream) الأمر الذي أثر سلباً على مشاريع تصفية المياه بسبب انخفاض مناسيب المياه الواصلة إليها.

### - أهم التوصيات

- \* إعادة تأهيل المشاريع القديمة وأجراء صيانة شاملة للمشاريع لرفع طاقتها الإنتاجية وتحسين نوعية الماء المنتج فضلاً عن إنشاء مشاريع الماء الكبيرة ذات الطاقات الإنتاجية العالية لسد العجز بالماء المجهز للمواطنين.
- \* إنشاء شبكات ماء للمناطق كافة من أجل شمول كافة المواطنين بخدمة المياه الصالحة للشرب.
- \* إنشاء مختبرات متكاملة في جميع المشاريع المجمعات ذلك لأهميتها الكبيرة في معرفة نوعية الماء المنتج ولتشخيص أي حالة تلوث بشكل مباشر.
- \* بذل الجهود اللازمة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لرفع ومنع جميع التجاوزات على شبكات الماء كونه أحد أهم أسباب التلوث وشحة الماء، كما أنه يكلف الدائرة مبالغ كبيرة.
- \* تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصحة والمديرية العامة للماء للوقوف على أسباب التباين في نتائج فحوصات الماء وذلك لأهمية الموضوع وتأثيره المباشر على صحة المواطنين.

٣. سياسة امانة بغداد في معالجة مياه الصرف الصحي ومياه الامطار وانشاء وصيانة شبكات المجاري وشبكات مياه الامطار (الهدف ٦-٢ / ٦-ب)

- سنة صدور التقرير/ ٢٠١٦

#### - وسائل العمل

- \* توجيه مذكرات استفسار واجراء زيارات ميدانية ومقابلات مع المسؤولين المعنيين.
- \* تحليل المخاطر والظواهر ذات العلاقة.
- \* اجراء مقارنة تاريخية بخصوص كمية المياه المصروفة الى الشبكات والخطوط الناقلة ومشاريع المعالجة ولعدة سنوات سابقة .
- \* الاطلاع على قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة / ٢٠٠٩ .
- \* الاطلاع على قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة / ٢٠٠٨ .
- \* مراجعة التقارير التخصيصية السابقة لديوان الرقابة المالية الاتحادي .
- \* دراسة نظام صيانة الانهر نم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ (المعدل)
- \* دراسة تعليمات المحددات البيئية لانشاء المشاريع ومراقبة سلامتها رقم ٣ لسنة / ٢٠١١ .
- \* الاطلاع على قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ الخاص بامانة بغداد .

#### - الملخص التنفيذي

تم اعداد هذا التقرير بهدف تقييم الاجراءات المتخذة من قبل امانة بغداد بخصوص معالجة مياه الصرف الصحي و خدمة جميع مناطق العاصمة بغداد بشبكة المجاري وشبكة مياه الامطار لضمان عدم حدوث حالات الغرق المتكررة في مواسم الامطار .

وقد لوحظ خلال التدقيق قلة طاقات الخطوط الناقلة الرئيسية وانتهاء العمر التشغيلي لاغلب تلك الخطوط وكذلك عدم امكانية الدائرة من انجاز اعمال التنظيف الخاصة بتلك الخطوط ذات الاقطار (٣٠٠٠-٧٠٠) ملم بسبب عدم امتلاك الدائرة للمعدات والملاكات المتخصصة بتلك الاعمال الامر الذي ادى الى قلة كفاءة تلك الخطوط لتصريف المياه الواردة اليها، وتدني نسب انجاز مشاريع الخطوط الناقلة الجديدة على الرغم من اهميتها في استيعاب الوارد المائي خصوصاً في مواسم الامطار ك(مشروع انشاء خط الخنساء) لعدم قدرة الخطوط الناقلة الحالية على استيعاب كامل الوارد المائي، فضلاً عن قلة طاقات مشاريع المعالجة لكميات الوارد المائي الواصلة اليها حيث بلغت نسبة الماء المعالج (٥٣%) من مجموع المياه الواردة للمشروع اما بقية المياه فانها تذهب للنهر دون معالجة الامر الذي يؤدي الى تلوث المصادر المائية خصوصاً وان جميع المستشفيات في محافظة بغداد والبالغ عددها (٤٢) مستشفى لا تمتلك وحدات معالجة وتصرف على شبكة المجاري مباشرة، ومن جهة اخرى لوحظ قدم اغلب مشاريع المعالجة وتوقف بعض اجزائها وعدم استخدام تقنيات جديدة في المشاريع الجديدة او التي من المفترض انشاءها، فضلاً عن عدم اجراء الفحوصات المختبرية المهمة للمياه الداخلة للمشروع والمياه المعالجة بسبب عطل بعض الاجهزة المختبرية المهمة وكذلك نقص في بعض المواد المختبرية لاجراء الفحوصات، يضاف الى ذلك قدم وانتهاء العمر التشغيلي لاغلب شبكات الصرف الصحي مما ادى الى زيادة اعداد التخسفات وعدم امكانية الدائرة على اصلاحها بسبب قلة التخصيصات المالية،

## - اهم التوصيات

- \* انشاء خطوط ناقلة وبطاقات كافية لاستيعاب الوارد المائي من شبكات المجاري ومياه الامطار والاسراع في انجاز مشاريع الخطوط الناقلة المملوكة وخصوصا خط الخنساء.
- \* انشاء مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي وبطاقات تصميمية تتناسب مع الوارد المائي مع مراعاة استخدام التقنيات الحديثة المتبعة عالميا .
- \* تاهيل المختبرات الخاصة بمشاريع المعالجة وتوفير كافة الاجهزة والمواد والمستلزمات المختبرية لاجراء كافة الفحوصات البيئية الخاصة بمياه الصرف الصحي للسيطرة على نوعية المياه المصروفة الى المصادر المائية لضمان عدم تلوثها.
- \* رفع التجاوزات على شبكة المجاري وشبكة الامطار وربط محطات الضخ التي تصرف مياه المجاري غير المعالجة الى النهر بالخطوط الناقلة وبالتالي الى مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي.
- \* مد شبكات جديدة بدل الشبكات القديمة والتي انتى العمر التشغيلي لها مع مراعاة نسبة الزيادة السكانية والتمدد العمراني فضلاً عن العمل على توفير التخصيصات المالية لاصلاح جميع التخسفات

## ٤. سياسة وزارة الموارد المائية في حفر الابار المائية (الهدف ٦-٤)

### -سنة صدور التقرير/ ٢٠٢٠

## -وسائل العمل

- \* اجراء المقابلات وجمع المعلومات وتحليل البيانات والمعلومات.
- \* تحليل المخاطر المتعلقة بالمشكلة الاجتماعية الرئيسية والمتمثلة ب(انخفاض الخزين الاستراتيجي للمياه الجوفية كما ونوعا) .
- \* الاطلاع على اهداف وزارة الموارد المائية بموجب قانونها المرقم (٥٠) لسنة / ٢٠٠٨ .
- \* دراسة استراتيجيات وزارة الموارد المائية .
- \* الاطلاع على القوانين والتشريعات التي تنظم ادارة الموارد المائية وتشغيلها .
- \* دراسة وتحليل المعايير والمؤشرات الواردة في تقارير المنظمات الدولية والمحلية .
- \* الاطلاع على الدراسة الاستراتيجية الايطالية .

## - الملخص التنفيذي

اعتمد فريق العمل هدف اساسي من اجراء عملية التدقيق يتمثل ب(الوقوف على اسباب انخفاض الخزين الاستراتيجي للمياه الجوفية كما ونوعا) وابداء الحلول والمقترحات للجهات ذات العلاقة بما ينسجم والامكانيات المتاحة .

حيث لوحظ ارتفاع عدد الابار المحفورة تجاوزا في عموم المحافظات وخاصة في المحافظات (نينوى، صلاح الدين ، كركوك، ديالى) مما يسبب استنزاف سريع للمكان المائية في العراق بالاضافة الى ارتفاع نسبة الملوحة فيها علما ان الهيئة العامة للمياه الجوفية لم تقم باجراء مسح ميداني لتثبيت عدد الابار المحفورة بعد عام/ ٢٠١٤ لغرض تحديد الابار التي انشأت تجاوزا وبالتالي يتم اتخا ذ الاجراءات القانونية اللازمة. بالاضافة الى قيام

جهات الحفر غير المجازة بحفر الابار بشكل عشوائي غير مبني على اساس علمية حيث لا يؤخذ بنظر الاعتبار ان تكون عدد الابار المحفورة متناسب مع التغذية السنوية الواصلة للخزين المائي من امطار وسيول وبالتالي فأن استمرار حفر تلك الابار يؤدي الى استنزاف المكامن المائية، كما انه لم يتم نصب عدادات على الابار المحفورة من قبل الجهات المستفيدة مما يصعب على الدائرة مراقبة كمية المياه التي يتم استخراجها من تلك الابار والهدر الذي من الممكن ان يحصل لها جراء الاستخدام المفرط.

كما لوحظ عدم قيام هيئة حفر الابار ومكاتب الحفر المجازة باجراء فحص العناصر الثقيلة لمياه الشرب والمياه المستخدمة في ري الاراضي الزراعية رغم انها تمثل خطرا حقيقيا على الصحة العامة للانسان والاحياء الاخرى كونها ذات سمية عالية، فضلاً عن عدم قيام الهيئة باجراء فحوصات التلوث الاشعاعي للمياه الجوفية على الرغم مما تسببه من مخاطر صحية جسيمة و ذات اثر كبير على الانسان والأجيال القادمة علما ان العديد من الدراسات والبحوث اشارت الى حدوث تلوث للمياه الجوفية بالمواد المشعة.

### - اهم التوصيات

- \* ضرورة قيام الهيئة العامة للمياه الجوفية باجراء مسح ميداني لتثبيت عدد الابار المحفورة بعد عام/ ٢٠١٤ واتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد الابار التي انشأت تجاوزا للحفاظ على الخزين المائي للمياه الجوفية.
- \* على وزارة الموارد المائية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لازالة بحيرات الاسماك المتجاوزة على المياه الجوفية في بعض المحافظات وضرورة قيام الهيئة العامة للمياه الجوفية بغل جميع الابار المتجاوزة على المياه الجوفية.
- \* الزام الجهات المستفيدة بنصب عدادات على الابار المحفورة لمراقبة كمية المياه التي يتم استخراجها من تلك الابار
- \* ضرورة قيام الهيئة بالتنسيق مع مديريات الماء في المحافظات لنصب محطات تحلية لمياه الابار المالحة والمستخدمه كمياه شرب وغلغق الابار التي لا تصلح مياهها للشرب او للزراعة وفقا للمواصفة العالمية (WHO ١٩٩٥) والمواصفة القياسية العراقية رقم(٤١٧).
- \* اجراء كافة انواع التحاليل الكيمائية الخاصة بالعناصر الثقيلة لرصد حالات التلوث واتخاذ اجراءات عاجلة للسيطرة عليه والحد من انتشاره.

### ٥. سياسة وزارة الموارد المائية في تنفيذ مشاريع السدود والخزانات (الهدف ٦-٦)

#### - سنة صدور التقرير/ ٢٠١٨

### - وسائل العمل

- \* اجراء المقابلات وجمع المعلومات وتحليل البيانات والمعلومات.
- \* تحليل المخاطر المتعلقة بالمشكلة الاجتماعية الرئيسية والمتمثلة ب(انخفاض الخزين المائي المتحقق للسدود والخزانات).
- \* اهداف وزارة الموارد المائية بموجب قانونها المرقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ .
- \* الخطط الاستراتيجية لوزارة الموارد المائية للاعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) و(٢٠١٣-٢٠١٧).
- \* المعدل العام للايرادات المائية لنهر دجلة والفرات للفترة من (٢٠١٤-٢٠١٧).

- \* القوانين والتشريعات التي تنظم ادارة الموارد المائية وتشغيلها.
- \* المعايير والمؤشرات الواردة في تقارير المنظمات الدولية والمحلية.
- \* الدراسة الاستراتيجية الايطالية لعام ٢٠١٤.

### - الملخص التنفيذي

ان انخفاض الخزين المائي للسدود نتيجة توسع استغلال الدول المتشاطئة لمياه الانهر المغذية للعراق مع تزايد الحاجة الى المياه لاستمرار النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي قد تسبب بشحة مائية اثرت بشكل مباشر على المجتمع، حيث لوحظ عدم الاستفادة من الطاقات الخزنانية الحالية للسدود الصغيرة في توفير المياه للقطاعات الحيوية المختلفة (توفير مياه الشرب للمواطنين، تأمين المياه اللازمة لري الاراضي الزراعية، تخزين المياه للاستفادة منها في مواسم الشحة) يضاف الى ذلك عدم وجود اتفاقيات مع الدول المتشاطئة (تركيا، سوريا، ايران) لضمان حصة مائية تكفي جميع القطاعات الحيوية.

فضلاً عن عدم تمكن الهيئة العامة للسدود والخزانات من تنفيذ (٢٣) سد من سدود الحصاد مدرجة ضمن الخطة الخمسية لوزارة الموارد المائية للاعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) ويعود السبب وراء عدم تنفيذ اغلبها الى عدم اعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لتلك السدود مما ادى الى عدم تحقيق خزين استراتيجي للموارد المائية بمقدار (٦٢,٠٩) مليون م<sup>٣</sup> تقريباً هذا بالاضافة الى غرق بعض المشاريع الزراعية المنفذة على الحدود العراقية، كما لوحظ تراكم الترسبات في الاحواض الخزنانية للسدود المنفذة في المنطقة الشرقية (الشهابي، مندلي، قزانية) والتي تنتقل مع السيول المنحدرة من الجانب الايراني، فضلاً عن وجود العديد من التجاوزات على الانهر الرئيسية والفرعية وفي عموم المحافظات والمتمثلة ببحيرات واقفاص الاسماك حيث بلغ عدد البحيرات المتجاوزة (١٩٧٠) بحيرة اما الاقفاص فقد بلغ عددها (٦٧٧) قفص علماً ان هذه التجاوزات تسببت في حرمان اراضي زراعية كبيرة من المياه، ومما زاد في المشكلة تدني نسبة الاراضي التي تروى باستخدام اساليب الري الحديثة والتي لا تتجاوز (٥%) من مجمل الاراضي المرورية من مصادر المياه السطحية على الرغم من اهمية استخدام هذا الاسلوب في توفير المياه بكمية (٧٥٤) م<sup>٣</sup>/سنة/دونم ومنع التجاوزات الحاصلة على ماخذ المياه.

### - اهم التوصيات

- \* يتطلب من الهيئة العامة للسدود والخزانات الاستفادة من الطاقات الخزنانية الحالية للسدود الصغيرة في توفير المياه للقطاعات الحيوية المختلفة ضمن المحافظات التي انشأت فيها تلك السدود.
- \* ضرورة قيام الهيئة العامة للسدود والخزانات باعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية للسدود المطلوب تنفيذها والواردة ضمن خطة وزارة الموارد المائية فضلاً عن دراسة الاثر الجيولوجي والبيئي لمواقع السدود المراد انشائها.
- \* ضرورة رفع الترسبات من الاحواض الخزنانية لسدود المنطقة الشرقية من خلال تأمين التخصيصات والاليات والمعدات اللازمة.
- \* على وزارة الموارد المائية التوسع في استخدام انظمة الري الحديثة من خلال تضمين خططها الاستراتيجية مشاريع تعمل وفق تلك الانظمة.
- \* تأمين المعدات والاليات اللازمة لازالة بحيرات واقفاص الاسماك المتجاوزة بالاضافة الى تطبيق اجراءات قانونية وعقوبات رادعة بحق المتجاوزين.

### معلومات الاتصال

للمزيد من المعلومات والاستفسار يسرنا استقبال  
استفساركم واي امور ترغبون في طرحها التواصل  
معنا عبرالعناوين الاتية:

ديوان الرقابة المالية الاتحادي  
دائرة الشؤون الفنية والدراسات  
Website: [www.fbsa.gov.iq](http://www.fbsa.gov.iq)  
e-mail: [info@fbsa.gov.iq](mailto:info@fbsa.gov.iq)